الأمم المتحدة

A/C.5/67/SR.10

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

Distr.: General
9 January 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بيرغر . . . . . (ألمانيا)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

12-56615 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/67/9 و A/67/525؛ A/C.5/67/2)

١ - **السيد أدينيي** (رئيس مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة): عرض تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/67/9)، فقال إن الفصل الثاني من التقرير يقدم لمحة عامة عن توصيات المجلس ومقرراته. ويوجز الجزء الأول من الفصل تلك التوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراء من جانب الجمعية العامة. وأضاف قائلا إن المجلس يوصي على وجه التحديد بالموافقة على إجراء تعديل في النظام الأساسي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة للسماح بدفع نسبة من استحقاقات المعاشات التقاعدية بشكل مباشر للمنظمة التي كان يعمل بها الشخص المتقاعد، إذا أدين الموظف بالغش. والجمعية العامة مدعوة إلى رفع سن التقاعد إلى ٦٥ بالنسبة للمشتركين الجدد في موعد أقصاه ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ من أجل معالجة الأثر الناجم عن زيادة طول عمر المشتركين على الحالة الاكتوارية للصندوق. والجمعية العامة مدعوة أيضا إلى الموافقة على إقرار المجلس لاتفاقي نقل جديدين مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومصرف التنمية الأفريقي، سيصبحان نافذي المفعول في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأخيرا، يوصي المجلس بالموافقة على إجراء تغييرات فنية في النظام الأساسي للصندوق ونظامه لتسوية المعاشات التقاعدية تعكس القرارات والتعديلات السابقة التي اعتمدها مجلس الصندوق وأقرتها الجمعية العامة.

٢ - وأردف قائلا إن التقييم الاكتواري الحادي والثلاثين للصندوق الذي أجري حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ كشف عن عجز بنسبة ١,٨٧ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، وهو عجز ناتج أساسا عن انخفاض عائد الاستثمار عما كان متوقعا. وترى لجنة الاكتواريين أن المجلس ينبغي أن ينظر في اتخاذ إجراءات تصحيحية لتفادي التدهور المستمر في العجز؛ وبناء على ذلك، أنشأ المجلس فريقًا عاملا سينظر في اتخاذ تدابير تكفل استدامة الصندوق على المدى الطويل. وفيما يتعلق بالالتزامات، فإن الصندوق ممول بشكل سليم بنسبة ١٣٠ في المائة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ولكن هذه النسبة تهبط إلى ٨٦ في المائة عندما تؤخذ الزيادات المستقبلية في تكلفة المعيشة في الاعتبار. وليست هناك حاجة إلى مدفوعات لتغطية العجز بموجب المادة ٢٦ من النظام الأساسي. وأشار علاوة على ذلك إلى عدم ضرورة إدخال أي تغيير في الوقت الراهن على معدل الاشتراكات أو الحكم المتعلق بالحد الأقصى من خاصية النهج ذي المسارين لنظام تسوية المعاشات التقاعدية.

٣ - واستطرد قائلا إن المجلس قرر جعل الحد الأقصى لمدة العضوية في لجنة الاكتواريين ١٥ عاما، وهي لجنة استشارية للمجلس.

٤ - وفيما يتعلق بإدارة الاستثمار، بلغت القيمة السوقية للصندوق ٣٩,٧ بليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مقابل ٤١,٤ بليون دولار في السنة السابقة. وكان للصندوق عائد سالب بلغ ٣,٩٢ في المائة في عام ٢٠١١، بما يمثل انخفاضا في الأداء بالمقارنة مع المؤشر المرجعي. وشهدت السنوات العشر الأخيرة عائدا اسميا بلغ ٦,٤٦ في المائة، بالمقارنة مع عائد نسبته ٥,٨٨ في المائة قياسا إلى المؤشر المرجعي؛ ومع ذلك، لم تتحقق أهداف عائد الصندوق الطويلة الأجل إلا في واحدة من السنوات الثماني الماضية فقط.

٥ - وأضاف قائلا إن المعلومات عن عمليات الصندوق ووضعه المالي خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تناقش في الفقرات ١٥٦ إلى ١٧٣ من التقرير. وازداد عدد المشتركين بنسبة ٢,٧ في المائة من ٥٨٠ ١١٧ مشتركا إلى ٧٧٤ ١٢٠ مشتركا في أعقاب زيادة قدرها ١٠,٣ في المائة في فترة السنتين السابقة. وازدادت الاستحقاقات الجاري صرفها بنسبة ٥,٧ في المائة لتصل إلى ٣٨٧ ٦٥، بعد زيادة قدرها ٦,٥ في المائة في فترة السنتين السابقة. وزاد رأس مال الصندوق من ٣٣,١ بليون دولار إلى ٣٥,٣ بليون دولار؛ ومع ذلك، انخفض مجموع إيرادات الاستثمار بنسبة أكثر من ٢٠ في المائة إلى ٢,١ بليون دولار مقابل ٢,٧ بليون دولار في فترة السنتين السابقة. وزادت الاشتراكات بنسبة ١٢,٢ في المائة لتصل إلى ٤,٢ بلايين دولار، في حين زادت مدفوعات الاستحقاقات بنسبة ٩,١ في المائة لتصل إلى ٤,١ بلايين دولار. وتجاوزت النفقات البالغة ٤,٣ بلايين دولار لتغطية الاستحقاقات والتكاليف الإدارية وتكاليف الاستثمار مجموع إيرادات الاشتراكات بمبلغ ٨٢ مليون دولار.

٦ - واستأنف كلامه قائلا إن المجلس قد نظر في عدد من البنود الإدارية، على النحو المبين في الفقرة ١٣ من التقرير، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالخدمات الاستشارية المتصلة بالاستثمار المقدمة من شعبة إدارة الاستثمارات إلى صندوق الهبات المخصصة لمكتبة الأمم المتحدة وصندوق الهبات التابع لجامعة الأمم المتحدة؛ والتقرير المتعلق بحالة صندوق الطوارئ وبتزايد المصروفات المسددة منذ عام ٢٠٠٧؛ وتمويل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛ ومعايير الفحوص الطبية اللازمة للتوظيف في إحدى المنظمات الأعضاء ومتطلبات الاشتراك في الصندوق؛ وتنفيذ النظام المتكامل لإدارة المعاشات التقاعدية؛ والتدابير التي اتخذها الصندوق لكفالة استمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث. وأضاف قائلا إن شركة بوك الاستشارية عُيّنت خبيرا اكتواريا استشاريا للصندوق لمدة أربع سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وقام المجلس بتعديل النظام الإداري لتمديد فترة الاستعراض من ثلاث إلى خمس سنوات بالنسبة للتعويضات التي تمنح في حالات العجز التي تشير الأدلة الطبية بخصوصها إلى وجود عجز دائم مع عدم توقع إمكانية الشفاء ولتمديد فترة الاستعراض من خمس إلى عشر سنوات لتحديد عجز الأطفال أو المعالين من الدرجة الثانية. ووافق المجلس على سياسة منقحة لإدارة المخاطر على نطاق المؤسسة، وهو إذ يرحب بزيادة الشفافية التي ستترتب على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، فقد أشار إلى أن التغيير الأهم سيكون زيادة التقلبات في النتائج المالية وقياس استثمارات الصندوق.

٧ - وفيما يتعلق بمسائل المراجعة، أقر المجلس تقرير لجنة مراجعة الحسابات، بما في ذلك توصية اللجنة بأن يستخدم الصندوق التوجيه الوارد في المعيار ٢٦ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام برمته، لدى إعداده للتقارير بموجب تلك المعايير، وأحاط علما برأي مجلس مراجعي الحسابات غير المشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية لصندوق المعاشات التقاعدية لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٨ - واسترسل قائلا إن المجلس قرر أن يوصي الأمين العام بتعيين السيد سيرجيو آرفيزو ليكون كبير الموظفين التنفيذيين المقبل للصندوق وأمين المجلس لمدة خمس سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ووافق المجلس على الإطار الاستراتيجي للصندوق لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وطلب إلى الأمين تقديم بيان مساءلة منقح بعد استعراض الفرع المتعلق بمسؤوليات لجان المعاشات التقاعدية للموظفين.

٩ - وتطرق إلى مسألة أحكام الاستحقاقات، فقال إن المجلس وافق على مواصلة دراسة مسألة المعاشات التقاعدية الصغيرة بهدف وضع مشاريع أحكام متعلقة بالحد الأدنى من الاستحقاقات الواجبة الدفع من الصندوق، وطلب التوضيح والتوجيه الإداري من فريق الاتصال المنشأ لاستعراض التحقق من الحالة الزواجية للمشتركين. وتابع يقول إن المجلس لاحظ أيضا أنه، وفقا للدراسة المقدمة للربع الأول من عام ٢٠١٢ عن آثار تقلبات أسعار العملة على الاستحقاقات، استمر الإبقاء على مبالغ المعاشات التقاعدية بنهج العملة المحلية عند المستويات المستهدفة أو ما يدانيها بالنسبة للبلدان قيد الاستعراض. وأحاط المجلس علما بنتائج استعراض الأجر الداخل في المعاش التقاعدي الذي أجرته لجنة الخدمة المدنية الدولية وأمانة صندوق المعاشات التقاعدية. وأحاط المجلس علما أيضا بالأحكام الخمسة لمحكمة الأمم المتحدة للاستئناف التي تتعلق بقضايا كان الصندوق فيها الطرف المطعون في قراره؛ وفي جميع تلك الأحكام عدا واحدا، جرى تأييد القرار الذي اتخذه المجلس، مما يشير إلى اتباع النظامين الأساسي والإداري على نحو سليم. وطلب المجلس إلى أمانة الصندوق مواصلة تنقيح اقتراح يتيح استرداد مبالغ من طرف ثالث يكون الصندوق قد دفعها كاستحقاقات وفاة أو عجز، إذا ثبت للمحكمة أن ذلك الطرف كان مسؤولا عن إصابة المشترك أو وفاته.

١٠ - وختم حديثه قائلا إن الأمور التي تتطلب الاهتمام في الجمعية العامة واتخاذ قرار بشأنها ترد في مشروع القرار المقترح بشأن المسائل المتعلقة بالمعاشات التقاعدية الوارد في المرفق السابع عشر لتقرير المجلس.

١١ - **الرئيس:** قال إن القرار الذي اتخذه مجلس صندوق المعاشات التقاعدية بإنشاء فريق عامل معني باستدامة الصندوق في الأجل الطويل لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

١٢ - **السيد ساش** (ممثل الأمين العام لشؤون استثمارات الصندوق): عرض تقرير الأمين العام عن استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والإجراءات المتخذة لزيادة التنويع فيه (A/C.5/67/2)، فقال إن ثمة خطوات قد اتخذت لحماية أصول الصندوق من التقلب في أسواق رأس المال عن طريق زيادة التنويع واقتناء بعض الأصول المنخفضة التقلّب. وأضاف أن تقلبات السوق الشديدة تنعكس في شكل تغييرات في رأسمال الصندوق، الذي ارتفع من ٣٩,٧ بليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى مبلغ غير مسبوق قدره ٤٤,٥ بليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي فترة السنتين الممتدة من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، زادت قيمة الصندوق بنسبة ١٢,٣ في المائة لتصل إلى ٤٣,١ بليون دولار، وهو ما مثل عائدا سنويا نسبته ٦,٠٩ في المائة مقارنة بنسبة ٧,٤٢ في المائة للمؤشر المرجعي. وأردف قائلا إن حافظة الأسهم قد حققت عائدا نسبته ٥,٩٠ في المائة، بينما حققت حافظة السندات عائدا نسبته ٦,٣٩ في المائة. وأوضح قائلا إن أهم أسباب انخفاض الأداء في عام ٢٠١١ كان قرارا بتجنب المخاطرة المفرطة بالحد من الحيازات من الديون السيادية الأوروبية. فمنذ بداية الأزمة المالية، خفضت هذه الديون من ٦,٩٢ في المائة إلى ١,١٣ في المائة من حافظة السندات. وخُفضت الحيازات من الأسهم في الدول الأوروبية غير المحورية من ٥,١٥ في المائة إلى ٠,٥ في المائة.

١٣ - وأردف قائلا إنه في عام ٢٠١٢، حقق الصندوق عائدا قدره ١٠,٣٦ في المائة في الأشهر التسعة الأولى، متجاوزا المؤشر المرجعي البالغ ٩,٩٣ في المائة. وعلى مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، حقق الصندوق عائدا سنويا نسبته ٦,٩ في المائة، متجاوزا بذلك عائد المؤشر المرجعي ونسبته

٦,٢ في المائة. واسترسل يقول إن المعدل السنوي للعائد على مدى فترة ٥٠ عاما هو ٨,٢ في المائة، وهو يمثل معدل عائد حقيقيا يبلغ ٣,٨ في المائة بعد التسوية استنادا إلى الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة. وقد وقعت أحداث عديدة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، بدءا من الاضطرابات السياسية والاقتصادية وانتهاء بالكوارث الطبيعية، وأثرت على النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى زيادة تقلبات السوق، وشجع على تجنب المخاطرة بين المستثمرين بينما كان للشواغل المالية في أوروبا أثر سلبي على المخاطر السيادية في جميع أنحاء العالم.

١٤ - وأوضح أن الصندوق عزز هياكله الأساسية ونظمه في مجال التكنولوجيا لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. وعُدّلت تقنيات الاستثمار، بوسائل من بينها ترتيبات محدودة لحساب الأرقام القياسية، للتصدي لتقلبات السوق. وتابع يقول إن الهياكل الأساسية الناتجة عن ذلك، التي تستوفي أعلى المعايير المهنية، ستقلل من تكاليف المعاملات وتعزز أمن التحويلات المالية. وقام الصندوق أيضا بتوسيع نطاق استخدام نظام قياس المخاطر RiskMetrics عن طريق استخدام اختبارات الجهد وتجربة الحالة الممكنة لتوجيه عملية تخصيص الأصول وموازنة الحافظات.

١٥ - وأعقب ذلك بقوله إنه في آذار/مارس ٢٠١١، استخدمت شعبة إدارة الاستثمارات صناديق المؤشرات المتداولة من أجل تعديل توزيع الأصول بسرعة. وكان للصندوق مركز بائع صاف للأسهم بمبلغ ٨٥٠ مليون دولار خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١، وهو ما كان من المستحيل بدون استخدام صناديق المؤشرات المتداولة. واستطرد قائلا إن الشعبة استثمرت في صندوق مؤشرات متداول للأسهم لتتبع مؤشر الحد الأدنى للتقلب في جميع بلدان العالم لشركة مورغان ستانلي الدولية لرأس المال، مما أدى إلى خفض تقلب الأسهم وأتاح انكشافا أوسع للسوق من خلال دمج أسهم في ٤٥ من الأسواق المتقدمة النمو والناشئة. ولتوسيع نطاق فئات الأصول، عينت الشعبة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ موظف استثمار أقدم للاستثمارات البديلة. ووقعت أيضا عقدا مع مستشار لشؤون الأسهم الخاصة لتوفير توجيهات فيما يتعلق بمديري الأسهم الخاصة. وبحلول آذار/مارس ٢٠١٢، كان الصندوق قد أودع ٥٣٠ مليون دولار في سبعة صناديق؛ وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، كانت القيمة السوقية المعدلة لاستثمارات الصندوق في الأسهم الخاصة ١٢٥,٣ مليون دولار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بدأت الشعبة الاستثمار في السلع الأساسية لاتقاء المخاطر المتصلة بالتضخم. وحتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، أسفر ذلك الاستثمار عن عائد قدره ٠,٥ في المائة، بالمقارنة مع انخفاض بنسبة ٣,٣ في المائة في المؤشر المرجعي. ولتحسين الشفافية، بدأت الشعبة نشر تقارير أسبوعية على الموقع الشبكي للصندوق.

١٦ - وأتبع ذلك بقوله إن الصندوق ملتزم بسياسة التنويع الواسع النطاق لاستثماراته حسب العملة وفئة الأصول والمنطقة الجغرافية بوصفها طريقة لتحسين أداء حافظته من حيث العائد والمخاطرة. وقد ارتفعت نسبة الاستثمارات في أمريكا الشمالية إلى ٤٥,٧ في المائة في آذار/مارس ٢٠١٢ من ٤٣,١ في المائة في آذار/مارس ٢٠١٠. وانخفضت الاستثمارات في أوروبا إلى ٢٥,٤ في المائة من ٢٩,٣ في المائة، في حين أن الاستثمارات في آسيا والمحيط الهادئ قد انخفضت إلى ١٨ في المائة من ١٨,٥ في المائة. ويبذل الصندوق كل جهد ممكن لزيادة استثماراته في البلدان النامية مع الالتزام بمعاييره واستراتيجيته في مجال الاستثمار. وللصندوق استثمارات مباشرة وغير مباشرة في ٤٠ بلدا (بما في ذلك ١٠ بلدان أفريقية)، ٢١ منها أسواق ناشئة. وأضاف قائلا إن الاستثمارات في البلدان النامية قد ارتفعت من ٤,٨ بلايين دولار في آذار/مارس ٢٠١٠ إلى

٥,٩ بلايين دولار في آذار/مارس ٢٠١٢. وعقدت لجنة الاستثمارات اجتماعات في بوتسوانا وجنوب أفريقيا وبحثت الشعبة عن فرص للاستثمار في تنزانيا وغانا وكينيا وموريشيوس ونيجيريا خلال الفترة قيد الاستعراض.

١٧ - وأضاف قائلا إن الصندوق المشترك لمعاشات موظفي الأمم المتحدة، مثل معظم صناديق المعاشات التقاعدية، يشهد تقلبات في الأسواق. واستدرك قائلا إن الصندوق ما زال يحقق هدفه الطويل الأجل، في كل من الشرط الاكتواري المتمثل في عائد حقيقي بنسبة ٣,٥ في المائة والأداء النسبي قياسا إلى المؤشرات المرجعية. وبالنظر إلى أن الصندوق قد تجاوز الشرط الاكتواري في ست سنوات من السنوات العشر الماضية، فإن تصريح رئيس مجلس المعاشات التقاعدية الذي قال فيه إن الأهداف الطويلة الأجل قد تم الوفاء بها خلال سنة واحدة فقط من السنوات الثماني الماضية غير دقيق. ويبين الشكل ١ من التقرير معدلات عائدات الصندوق الطويلة الأجل. وسيواصل الصندوق، بدعم من اعتمادات الميزانية، توسيع نطاق فئات أصوله من أجل تعزيز وتنويع حافظته. وختم كلامه قائلا إنه بينما هناك مخاوف إزاء الخسائر غير المتحققة البالغة ١,٥ بليون دولار خلال الفترة قيد الاستعراض، تجدر الإشارة إلى أنها يقابلها بقدر أكبر المكاسب غير المتحققة البالغة ٦,٢ بلايين دولار للفترة نفسها.

١٨ - **السيد رويز ماسيو** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية (A/67/525)، فقال إن اللجنة الاستشارية تتفق مع آراء مجلس مراجعي الحسابات، التي ترد في المرفق العاشر من تقرير المجلس المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/67/9). وأضاف قائلا إن التقييم الاكتواري للصندوق عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ يشير إلى عجز نسبته ١,٨٧ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، في أعقاب عجز نسبته ٠,٣٨ في المائة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وأعرب عن مشاطرة اللجنة الاستشارية المجلس رأيه المتمثل في أنه ينبغي معالجة العجز بحذر، مع الأخذ في الاعتبار الإيرادات والنفقات الطويلة الأجل للصندوق، واستدرك قائلا إنها تلاحظ مع القلق استمرار الاتجاه التنازلي في النتائج الاكتوارية للتقييمات الخمسة السابقة. وأعرب عن ترحيب اللجنة الاستشارية بإنشاء الفريق العامل المعني بالاستدامة، الذي ينبغي أن ينظر في جميع التدابير الممكنة لتعزيز الوضع الاكتواري للصندوق.

١٩ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية أبلغت أنه خلال فترة السنوات العشر المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، حققت استثمارات الصندوق عائدا سنويا قدره ٧,٣ في المائة، وهو ما فاق أداؤه المؤشر المرجعي السياساتي البالغ ٦,٦ في المائة. بيد أن اللجنة تلاحظ أن أداء الصندوق جاء دون العائد الاستثماري المستهدف في كل سنة من السنوات المالية الثلاث الأخيرة وعلى مدى فترة السنوات الثماني المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢. وأعرب عما يساور اللجنة الاستشارية من قلق من أن الصندوق، وإن كان لم يزل على طريق تحقيق أهدافه الطويلة الأجل إلى حد بعيد، ساهم انخفاض أدائه عن أداء المؤشر المرجعي السياساتي لثلاث سنوات متتالية في تراكم العجز الاكتواري الحالي. وأردف قائلا إنه على ضوء حجم الخسائر غير المتحققة التي أشار إليها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره، توصي اللجنة بأن يقوم ممثل الأمين العام لشؤون استثمارات الصندوق وشعبة إدارة الاستثمارات باتخاذ تدابير لتحسين رصد استثمارات الصندوق على سبيل الأولوية.

٢٠ - وتابع بقوله إن اللجنة الاستشارية تلاحظ الزيادة في استثمارات الصندوق في البلدان النامية بنسبة ٢٣ في المائة، وتشير إلى توصياتها السابقة بشأن تنويع ممتلكات الصندوق

وترحب بالتقدم المحرز، وتشجع على المزيد من الاستثمار في الأسواق الناشئة والبلدان النامية.

٢١ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية تتفق مع توصية المجلس بموافقة الجمعية العامة على إدخال تعديل على النظام الأساسي للصندوق يجيز استخدام استحقاقات المعاشات التقاعدية لردّ الخسائر المالية التي تتكبّدها إحدى المنظمات المشاركة نتيجة احتيال أحد الموظفين عليها في واقعة مُثبتة.

٢٢ - وسيؤدي رفع السن العادية للتقاعد إلى ٦٥ عاما إلى تحقيق وفورات اكتوارية من شأنها أن تقابل جزئيا التكاليف الناشئة عن زيادة العمر المتوقع. وأُبلغت اللجنة بأن الافتراضات الجديدة للوفيات تنطوي على تكلفة سنوية تكافئ حوالي ٢ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، وأن اقتراح رفع السن العادية للتقاعد سيؤدي إلى وفورات سنوية تكافئ حوالي ١ في المائة. وليس لدى اللجنة اعتراض على الإجراء الذي اقترحه المجلس، والذي سيخفف العجز الاكتواري للصندوق. وإذ تلاحظ اللجنة الاستشارية أن لجنة الخدمة المدنية الدولية قد أيدت الاقتراح، فإنها تشجع الجمعية العامة على النظر في الآثار المترتبة على زيادة السن الإلزامية لإنهاء الخدمة في المنظمات المشاركة بالنسبة لسياسات إدارة الموارد البشرية.

٢٣ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للخسائر والمكاسب غير المتحققة، وتلاحظ أن مجلس مراجعي الحسابات أصدر رأيا غير مشفوع بتحفظ فيما يتعلق بالبيانات المالية للصندوق عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتوصي اللجنة بالموافقة على المقترحات المبينة في الفقرة ١٢ من تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية (A/67/9)، آخذة في الاعتبار ملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها.

٢٤ - **السيدة سابار** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنها تشعر بالإحباط بسبب الاتجاه التنازلي في العجز الاكتواري للصندوق، ولكنها تدرك أن الإدارة الرشيدة للاستثمارات والرقابة التي يمارسها مجلس صندوق المعاشات التقاعدية قد حالتا دون انخفاض أكثر حدة بكثير. وأعربت عن تأييد وفدها الاقتراح الداعي إلى زيادة سن التقاعد بوصفه أحد التدابير لكفالة تعافي الصندوق، وتحذير وفدها مع ذلك من أن هذه الخطوة وحدها لن تكفل استمرار نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، بالنظر إلى أنها ستؤدي إلى تحقيق وفورات قدرها ١ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي في حين أن الافتراضات الجديدة لمعدلات الوفيات تكلفتها ٢ في المائة. وأضافت قائلة إنه لم يعد من الممكن الافتراض بأن المعاشات التقاعدية ستصمد بفضل تحقيق عائدات سنوية عالية. وينبغي تمديد ولاية الفريق العامل المعني باستدامة الصندوق في الأجل الطويل لتشمل النظر في الاستحقاقات السنوية للمشتركين.

٢٥ - وأعربت عن تأييد وفدها التوصية برفع سن التقاعد الإلزامي للموظفين الجدد إلى ٦٥ عاما اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي حين أن ثمة ضرورة مالية تقتضي ذلك التغيير، فإنه من الصحيح أيضا أن التقاعد في سن مبكرة للغاية يحرم المنظمات من موظفين ذوي مهارات وثروة من المعرفة المؤسسية. كما أعربت عن موافقة وفدها على اقتراح بتعديل النظام الأساسي للصندوق بما يجيز استخدام أموال استحقاقات المعاشات التقاعدية لردّ الخسائر المالية التي تتكبّدها إحدى المنظمات المشاركة نتيجة احتيال أحد الموظفين عليها.

٢٦ - وختمت كلامها قائلة إن إدارة شؤون شعبة إدارة الاستثمارات مسؤولية هامة للغاية بحيث لا يمكن الاضطلاع بها دون تفرغ؛ ولذلك فإن وفدها يحبذ أن تدار الشعبة على

أساس التفرغ الكامل من قِبل ممثل للأمين العام، على أن تموَّل هذه الوظيفة من موارد الصندوق.

٢٧ - **السيد ساش** (ممثل الأمين العام لشؤون استثمارات الصندوق): قال إن معظم استثمارات الصندوق يتم رصدها بالفعل بالزمن الحقيقي باستخدام أداة RiskMetrics وأدوات أخرى. وأضاف أن الموجزات اليومية لحركة الحافظات يستعرضها كبار موظفي شعبة إدارة الاستثمارات، وأن التقارير الفصلية تستعرضها لجنة الاستثمارات. وتتمثل المشكلة الحقيقية في كيفية التعامل مع المستويات العالية من عدم اليقين وعدم الاستقرار في السوق وكيفية إدارة حافظة يتألف معظمها من سندات تدر حاليا عائدا يقارب صفرا في المائة. ولن تساير العوائد المؤشر المرجعي كل عام، ولكنها ستفوقه نصف الوقت المحدد وتقل عنه في النصف الآخر، دون أن تنحرف كثيرا. وختم حديثه قائلا إنه بالنظر لكون دورات الاستثمار أطول من سنة واحدة، فإنه من الضروري تفسير الأرقام السنوية بشيء من الحذر.

٢٨ - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه من المؤسف أن النسخة الروسية من تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية (A/67/9) لم تكن متاحة في الوقت الذي نظرت فيه اللجنة في التقرير، وهو ما لا يعد انتهاكا لقاعدة الأسابيع الستة لتوزيع الوثائق فحسب، بل أيضا لشرط تزامن توزيع الوثائق بجميع اللغات الرسمية.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.